أثار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصناعات الصغيرة و المتوسطة

لولاشي ليلى جامعة باتنة

ملخص:

تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من الدول العربية، بسبب دورها المحوري في الإنتاج و التشغيل وإدرار الدخل والابتكار التكنولوجي. في هذا المقال نحاول التعرض لآثار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على هذه الصناعات،من خلال التعرف على مفهومها وأهميتها وواقعها في الدول العربية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها،وأخيرا عرض عدد من الآليات لدعم وتفعيل وتكامل هذا القطاع الهام في الدول العربية.

RESUME :

Les PMI sont considéré comme un des secteurs les plus important dans les pays arabes ; a cause de son rôle radical dans :la production ;'emploi revenu ;l'innovation et technologique. Dans cet article on essaie de voir les effets de la création de la ZLE arabe sur les PMI ;En présentant la notion des PMI ;son importance et sa réalité dans les pays arabes ;et les défis qui font face a son développement ; enfin la présentation d'un nombre de moyens de renforcement et d'efficacité et l'intégralité de ce secteur dans les pays arabes.

المـقدمـة:

يعد موضوع تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل، فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، لذا فإن معظم دول العالم عامة والدول العربية خاصة، أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية،فمثلا في الولايات المتحدة الامريكية نسبة المؤسسات الصغيرة التي تشارك في التبادل مع الأسواق العالمية ارتفعت من 20% في بداية التسعينات من القرن الماضي إلى 50% سنة 1997 .كما يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتجه إلى المشاركة في فعاليات اقتصادية دولية تصدر أكثر من 25 – 30 % من الصادرات الصناعية العالمية، وتبلغ قيمة صادرات هذه الصناعات ما يعادل 4 – 6 % من الناتج القومي لبلدان التعاون الاقتصادي والتنمية.

إشكالية البحث:

إن تحقيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى تعد الخطوة الأولى أو اللبنة الأولى لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي في آفاق 2015، لتهيئة الأرضية لقيام السوق العربية المشتركة في عام 2020،ولاشك في أن إنشاء هذه المنطقة تعتبر خطوة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية،إلا أنه نظرا للأسلوب الذي تم به إقامة منطقة التجارة الحرة واستكمال رفع التعريفات الجمركية اعتبارا من بداية يناير 2005 ، دون اتخاذ الإجراءات الوقائية والحمائية اللازمة خلال الفترات الانتقالية،والتي تأخذ بعين الاعتبار تأمين وحماية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، في العديد من الدول العربية ضد مخاطر مراحل التحول نحو التكامل، فانه من المتوقع أن يتم تهميش عدد من هذه الصناعات وإخراجها من دائرة النشاط الانتاجى،وبالتالي تراجع الإنتاج الصناعي في البلدان العربية وتضاؤل فرصها في التنمية ورفع مساهمتها في التجارة العالمية. ويهدف هذا البحث الى الإجابة على الإشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ؟.**

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الولوج في رسم إستراتيجية شاملة للتكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي في ظل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وهذا ما يدفعنا باتجاه البحث في مستقبل هذه المؤسسات والنهوض بها في إطار عربي شامل، من خلال ما يعكسه الوضع العربي وإمكاناته المختلفة وفي هذا الإطار تهدف الدراسة إلى محاولة إيجاد استراتيجيات ملائمة لتحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في البلاد العربية، ورفع قدرتها التنافسية وبالتالي مواجهة المنتجات الأجنبية و النفاذ إلى الأسواق الدولية.

أهداف الدراسة:

- محاولة التعرف على واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتبيان سبل دعمها و تطويرها.

- إبراز أهمية تحقيق التكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية خاصة بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،و ضرورة العمل على رفع قدراتها التنافسية لمواجهة المنتجات الغربية التي تخترق الاقتصاديات العربية.

-اقتراح آليات لتطوير واندماج الصناعات الصغيرة والمتوسطة ورفع كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية، وإنجاح عمليات الترابط والتشابك بينها وبين الصناعات العربية الكبيرة القائمة من خلال تشجيع المقاولة من الباطن.

منهج االدراسة:

اعتمدت الدراسة من أجل الإجابة على إشكالية البحث، على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تعرضنا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كظاهرة اقتصادية حضيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في الآونة الأخيرة من جهة والى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها اللبنة الأولى لتحقيق التكامل بين الدول العربية من جهة أخرى، مع تقديمنا لواقع هذه المؤسسات في الدول العربية قبل وبعد إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الاستعانة بالمنهج الإحصائي لعرض واقع ومكانة هذه المؤسسات ومساهمتها في الاقتصاديات العربية ودور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

في تحقيق التعاون والتكامل فيما بينها.

وسيتم ذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

المحور الثاني: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومدى ملائمتها لاقتصاديات الدول العربية

المحور الثالث: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المحور الرابع: أثار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: آليات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية:

أولا: مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف ومفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة ، والكثافة السكانية ،ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها . كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، هل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى .

ومع اختلاف التعاريف يصعب أحيانا التمييز بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكون الانتقال بينها تدريجيا. وبصفة عامة حظيت الصناعات الصغيرة على الرغم من التفاوت في تعريفها بدرجة أكبر من الاهتمام

والدراسة، وهناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها . ويأتي تعريف الصناعات المتوسطة بطريقة غير مباشرة بناء على تعريف الصناعات الكبيرة، وبالتالي تحظى بالموقع المتوسط بين الصناعات الصغيرة والكبيرة .

وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بيد أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة للصناعة ،من أكثر المعايير شيوعا ما يلي :

-1- حجم العمالة

يعتبر هذا العامل أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف للصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العمال في التفرقة بينها. وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبرالمؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، شركات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى،[1]وحسب هذا المعيار تنقسم هذه الصناعات إلى ثلاث أنواع:

أ-المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

وهي مؤسسات توظف عددا كبيرا من العمال، يتجاوز عددهم الآلاف وحتى مئات الآلاف في بعض الأحيان (أكثر من 500 عامل) وينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى:

-المؤسسات الكبرى دولية النشاط.

-المؤسسات الكبرى محلية النشاط.

ب-المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي.

[1]جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف، خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، بسكرة، الجزائر، 2003،ص214.

وتنشط هذه المؤسسات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وكافة مجالاته وهي تشترك في خاصية واحدة، تتمثل في أن إدارة هذا النوع من المؤسسات يقوم بها صاحب المشروع بصفة أساسية وقد يساعده مجموعة من العمال عند الحاجة شرط أن لا يزيد عددهم عن العشر عمال[1].

ج-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين، توظف بين عشرة عمال وخمسين عاملا.

2- المعيار المالي أو النقدي.

يستند هذا المعيار إلى رأس المال- رقم الأعمال- حجم المبيعآت

إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية، بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى آخر باتجاه الزيادة أو النقصان، خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم، فما نعتبره مؤسسة صغيرة أو متوسطة في هذا العام قد لا يكون كذلك في العام المقبل والعكس صحيح.

ثانيا:واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

إن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية استثمارية وتنموية كبيرة، ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافيا، الأمر الذي يهيئها لإحداث تنمية إقليمية شاملة وفعالة، تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتساعد على تحقيق ترابطا رأسيا وأفقيا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .لهذا بدأت معظم الدول العربية تولي أهمية كبيرة لإنشاء مثل هذه الصناعات في السنوات

[1]خوني رابح، حساني رقية،آفاق تمويل ةترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003،ص3

الأخيرة خصوصا بعد تبنيها لسياسات اقتصادية تهدف إلى إعادة توزيع مصادر الدخل وتقليل درجة الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الرئيسي للدخل ، والرغبة في توسيع النشاط الاقتصادي والإنتاجي في البلدان العربية فعلى سبيل المثال: حسب إحصائيات منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية يبلغ عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي 5439مؤسسة صناعية صغيرة أي 66.7% من إجمالي الصناعات، و1489مؤسسة صناعية متوسطة أي 18.3% من إجمالي الصناعات في المجلس .بمعنى أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة يبلغ 6928مؤسسة أي 85 % من إجمالي المؤسسات الصناعية، وما قيمته مليون8545 مليون دولار أي9% من إجمالي الاستثمارات الصناعية وتوظف 363الف عامل أي 54.2% من إجمالي العمال في المؤسسات الصناعية. ووفقا لإحصائيات ذات المصدر فان عدد هذه الصناعات في الإمارات 2528 ما يمثل 94% من إجمالي المؤسسات الصناعية في الإمارات وتوظف 150الف عامل بقيمة استثمارات 1554 مليون دولار. أما في السعودية فيبلغ عددها 2284 مؤسسة أي 74.7 من إجمالي الصناعات في البلاد وتوظف 126 ألف عامل أي 37.8% من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية بقيمة استثمارات 5121 مليون دولار.[1]

أما الجزائر فحسب الإحصائيات التي قدمتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنة 2006 فان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ 269806 مؤسسة توظف 269806 عامل منها

[1] د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي،**الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية**،مجلة الجندول،العدد30،العراق، 2006

51343 مؤسسة صناعية توظف 18289 عامل و106222 مؤسسة صناعية تقليدية توظف 213044عامل.[1]

هذا عن الجانب الإحصائي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية، أما عن درجة اهتمام الدول العربية بهذه الصناعات، فتتفاوت من دولة إلى أخرى .فمثلا في مصر يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة من 40 جهة، ولكن هذه الجهات كانت تفتقد إلى التنسيق فيما بينها إلى غاية سنة 2004، حيث صدر الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بهذا الدور ، كما جاء بالقانون إنشاء نظام الشباك الواحد لتلقي طلبات الترخيص لإنشاء هذه الصناعات .

أما في دول مجلس الخليج أشارت ورقة بحثية لإتحاد غرف المجلس إلى أنه لا توجد لدى هذه الدول سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بهذه الصناعات .فالسياسات والإجراءات المطبقة تعتبر ذات طبيعة عامة، بل أنها منحازة ضدها "ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".[2]

أما في الجزائر فقد تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لتشرف على هذه المؤسسات.وفي عام 1996 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والتي تضطلع بمهمة مساعدة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم القروض بسقف لا يتعدى 10 ملايين دينار جزائري.كما تم في عام 2004 إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومراكز التسهيل في معظم الولايات الجزائرية، إلى جانب صندوق رأسمال المخاطر لفائدة المؤسسات الصغيرة

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليديةwww.pmear-dzt.org
[2] ممدوح الولي، العرب.. مشروعات صغيرة وهموم كبيرة، 2004،
http://www.arabvolunteering.org/corner/archive/index.php/t-370.html

والمتوسطة.[1]

أما بالنسبة لتونس فتوجد عدة مسارات منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغيرة ، ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، إلى جانب البنك التونسي للتضامن المتخصص بتوفير قروض لخرجي الجامعات بسقف لا يتجاوز 10 آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة بالإضافة إلى صندوق ضمان الاقتراض لفائدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصناعية الصغيرة، وإنشاء شركة خاصة تابعة للبنك تهتم بجلب المعدات لهذه الصناعات، كما خصص 15% من السقف الائتماني للبنك للمؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى إعفاء أصحابها من شرط المساهمة في ثلث رأس مال التكلفة الكلية للمؤسسة .وتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية مجانا.

أما عربيا فقد تم إنشاء اتحاد عربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقاهرة إلا أن هذا الأخير لا يلعب دورا فعالا لأنه يبقى مجرد فضاء لمنتديات الحوار وعقد الندوات.[2]

ثالثا:خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومدى ملائمتها لاقتصاديات الدول العربية:

1-تستخدم هذه الصناعات فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية.[3]

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليديةwww.pmear-dzt.org

[2] ممدوح الولي، مرجع سابق.

[3] -حسين عبد المطلب الأسرج،**صيغ التمويل الاسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وتعزيز قدرته التنافسية**،مركز الشرق العربي للدراسات الحضاريةوالاستراتيجية،لندن،2007،بدون صفحة.

2- سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي[1].وهذا ما يتناسب والبلدان العربية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخول.

3-جودة الإنتاج**:** إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات[2]،وتسمح مثل هذه الخصائص بإنتاج سلع وخدمات في الدول العربية تنافس المنتجات الأجنبية التي تتوافد إليها من كل مكان خصوصا في ظل انضمام معظم الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية ومشروع الشراكة الاوروميتوسطية.

4- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة.لأن التحولات على

---

[1] اسماعيل بوخاوة،عبد القادر عطوي، **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003،ص4.

[2] ليلى قطاف، سعيدة بوسعدة، **الانتمان الايجاري كطريقة لتنويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع-دراسة حالة لمؤسسة BCR بسطيف**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003،ص5.

مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين[1]،ومثل هذا النظام المعلوماتي البسيط يتناسب مع القدرات والمهارات التنظيمية والإدارية لمسيري ومالكي المؤسسات العربية.

5-التكنولوجيا المستخدمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ملائمة لإمكانيات البلدان العربية، حيث تكون كثيفة العمل وبسيطة وتكلفتها منخفضة، و المهارات العمالية بسيطة فتنخفض الحاجة إلى تدريب العمال، بالإضافة إلى هذا فإن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات غالبا ما تكون متوفرة ماليا والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة.[2]

6-تتميّز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.[3]

رابعا:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1- مفهوم منطقة التجارة الحرة:

هي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية "الحواجز الجمركية وغير الجمركية" بينها، ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو، في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وكنتيجة لذلك يجب على الأعضاء أن يوافقوا على قواعد المنشأ، التي تقر متى تكون السلعة مصنعة في بلد عضو، وبالتالي تكون قادرة على المرور بدون رسوم جمركية

---

[1] عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، مجمع الأعمال: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8-9 افريل 2002،ص143.

2 -ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري- وكالة بسكرة-** رسالة ماجستير،بسكرة ،الجزائر،2005،ص65.

[3] - حسين عبد المطلب الأسرج،مرجع سابق.

عبر حدودهم، ومتى تكون مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة، وبالتالي تخضع لرسوم جمركية، عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة.[1]

وقد تكون إزالة الحواجز على التجارة البينية فورية، وقد تخضع لفترة انتقال حسبما تتفق الدول الأعضاء، وقد يكون إلغاء الحواجز تاماً على كل التجارة البينية، وقد تلغى تلك الحواجز أو تخفف على بعض السلع مع بقائها على البعض الآخر، ففي حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على سبيل المثال: تم إلغاء الحواجز الجمركية تدريجيا خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، مع بقاء تلك الحواجز على مجموعة من السلع مذكورة في قوائم استثنائية، ولكل دولة أن تحدد قائمة تلك السلع التي تبقى خاضعة لحواجز جمركية مع ذكرها في القوائم الاستثنائية .

2-الخلفية التاريخية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و تطورها الراهن:

تعود فكرة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى عام 1996 حيث ظهرت إلى حيز الوجود بناءا على قرارا لقمة المنعقد في القاهرة رقم 197 بتاريخ 23 جويلية 1996 ،الذي تضمن تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،حيث أعلن المجلس بموجب قرار رقم /317/ بتاريخ 19 فيفري 1997عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى ،و فقا لبرنامج تنفيذي وجدول زمني يمتد إلى عشر سنوات، ابتدءا من 1 جانفي 1998، يتم في نهاية الفترة الزمنية استكمال إقامة المنطقة بالاستناد لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.إضافة إلى القرار رقم 60الصادر عن المجلس

[1] - الإمام، محمد محمود، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 56،1998.

الاقتصادي والاجتماعي في دورته 68 المنعقدة بعمان والذي يقضي بتقليص فترة استكمال المنطقة من 10 سنوات الى 7 سنوات، بحيث يصبح تاريخ 1 أوت 2005 هو تاريخ استكمال المنطقة.كما تقرر في القمة المنعقدة في بيرروت منح الدول الاقل نموا فترة سماح تمتد الى خمس سنوات بعد تاريخ استكمال اقامة المنطقة في 1 أوت 2005، وقد تم الاتفاق على أن تكون كل من السودان واليمن " الدول الاقل نموا " بالبدأ بالتخفيض ب16 بالمائة سنويا ابتدءا من 1أوت 2005 على أن يتم اعفاء السلع المستوردة منها الى الاعضاء في المنطقة اعفاءا كاملامن الرسوم الجمركية ، هذا وقد بلغ عدد الدول الاعضاء في المنطقة سبعة عشرة دولة ، في حين مازال هناك خمس دول لم تستكمل بعد شروط الانضمام وهي الجزائر – جيبوتي –الصومال – جزر القمر – موريتانيا.[1]

3-أهداف اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تتمثل أهداف اقامة هذه المنطقة في :

1-تنمية العلاقات الاقتصادية التجارية مابين الدول العربية.

2-تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية .

3-الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.

4-الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية .

5- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.

[1] عبد الواحد العفوري،منطقة التجارة الحرة العربية الغافتا ،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،جامعة الاردن،عمان،الاردن،2004،ص272.

6- وضع الاسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولية .[1]

خامسا:أثارانشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يفتح امام الصناعات الصغيرة والمتوسطة افاقا جديدة و فرصا اوسع ، وفي الوقت نفسه يمتحنها بمواجهة تحديات متزايدة ، وسنحاول فيمايلي تبيان اهم الاثار الناجمة عن انشاء منطقة التجارة العربية الحرة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

[1] كمال رزسق،فضيلي عبد الحليم،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم أم واقع،الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية،جامعة سطيف،الجزائر،2004،ص2.

أ- الاثار الايجابية

1- تخفيف القيود الجمركية وتقليل معوقات انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية، يوفر رؤوس الاموال اللازمة للتمنية بصفة عامة، وانشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية المشتركة في مختلف القطاعات بصفة خاصة ، كما تتيح الفرصة امام هذه الاخيرة للتخصص في الانتاج حسب المميزات التفضيلية التي تتميز بها كل دولة، والاستفادة من اقتصاديات الحجم.[1]

2-انشاء بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالتصدير الى الخارج، من خلال تحقيق التكامل بين االصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية، وتشجيع قيام صناعات جديدة لاحلال الصناعات العربية محل الصناعات الأجنبية التى تتنافس معها، وزيادة مقدرة هذه الصناعات في الحصول على الدعم .[2]

3- إن انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،يوفر سوق واسعة للصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية فباستطاعة كل دولة بيع منتجاتها في اسواق الدول العربية المجاورة، وحصول صناعات أخرى على المواد الاولية التي تحتاجها من الدول العربية باسعار منخفضة، نتيجة الاعفاءات الضربية والجمركية، وبالتالي تنخفض تكلفة الانتاج واسعار المنتجات وترتفع القدرة التنافسية لهذه الصناعات.

4- ان تحرير التجارة العربية البينية يدفع الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية الى ابتكار اساليب جديدة لتحسين موقعها التنافسي في اسواقها الوطنية،

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج،**تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 34 ،2007.

[2] آ. د. طارق شريف يونس، **العلاقة المنطقية بين استراتيجيات التكامل والأداء الاقتصادي للمنشآت الصغيرة في الوطن العربي**،مجلة المنشاوي للدراسات والابحاث،جامعة الموصل،العراق.
http://www.minshawi.com/other/unis.htm

ومن ثم السعي الى اقامة سلاسل انتاجية وتجارية وتسويقية عربية متكاملة لدعم التطور الاقتصادي العربي على اساس قاعدة التعاون العربي-العربي، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الاجنبية أو التعاون معها ، وفي ظل هذه البيئة تتفتح فرص عديدة امام هذه الصناعات العربية ،من خلال التعاقد من الباطن أو التعاقد الجزئي، وأشكال اخرى لترتيب التعاون بين البلدان العربية، مما يساهم في تطوير عمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية، والمساهمة في تخفيض كلفة دخول الاسواق العربية والعالمية، وتخفيض كلفة التسويق والتوزيع عبر الحدود.[1]

ب-الاثار السلبية

إن تاثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة بقيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى يختلف من دولة عربية الى اخرى، وتعتبر الدول الي تبالغ في فرض الرسوم الجمركية والاعتماد عليها في ايرادتها العامة وتمويل نفقاتها مثل مصر، الاردن، تونس، المغرب هي الدول الاكثر تضررا من باقي الدول العربية الاخرى، لأن ازالة الحواجز الجمركية سيؤدي الى انخفاض ايراداتها، وبالتالي ارتفاع العجز الذي تعاني منه ميزانيات هذه الدول. وسنتعرض فيمايلي الى اهم النتائج السلبية الي تؤثر على الصناعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الغاء الرسوم الجمركية :

1-إن من أهم نتائج انشاء المناطق الحرة، احتمال تهريب السلع إلى داخل الدولة؛ دون مراعاة منشأ السلع مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل، ويضيع بعض الموارد الجمركية والضرائب على خزانة الدولة. وتعتبر في هذه الحالة

[1] عصام الزعيم،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي معوقاتها - متطلبات نجاحها وتطويرها، http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm

الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات الاكثر تضررا ، خاصة اذا كانت السلع المحلية غير قادرة على منافسة هذه السلع المهربة، وبالفعل هذا ماحدث بعد الالغاء الكامل للتعريفة الجمركية مع بداية عام 2005، حيث تم ادخال سلع ومنتجات الى الاسواق العربية " خاصة مصر" عن طريق دول دول عربية أعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بطريق التحايل،وتمتعت هذه السلع بالاعفاء الجمركى الكامل مما ينذر بتهديد مجمل الأوضاع الصناعية والاقتصادية بالخطر والفوضى.[1]

2-احتمال أن تحرير التجارة العربية البينية سيؤدي الى ابتلاع الصناعات المحدودة أو تهميشها في الدول العربية الأشد تخلفاً بتأثير الصناعات الكبيرة والمتطورة في البلدان العربية الأعلى صناعة وتطورا، كما تتعرض الصناعات الصغيرة والمتوسطة محدودة التطور والعاجزة عن المنافسة في الدول الأكثر تطورا ذاتها وفي الدول العربية الأخرى التي فتحت أسواقها بفعل تحرير التجارة العربية البينية الى الانسحاب من السوق، ما يؤدي إلى تقليص فرص العمل القائمة والمحتملة مستقبلا في الفروع الصناعية المعرضة للمنافسة بفعل التحرير التجاري وتراجع إنتاجها الصناعي وتضاؤل آمالها في التصدير الصناعي. وبهذه الصورة يتكرر على الصعيد العربي الشامل ما يجري على صعيد الدولة العربية الواحدة من توجيه الاستثمارات الصناعية إلى المدن والمناطق المتطورة التي تركزت الاستثمارات الصناعية فيها حتى الآن لتزيد

[1] سرجون السوري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بين الواقع والأفق المنتظر**..
http://www.startimes2.com/f.aspx?t=4134661

تركزا وبالتالي يزيد قصور الصناعة وتخلف الإنتاج والاقتصاد في المدن والمناطق المتخلفة صناعيا والمهمشة اقتصاديا[1].

3-احتمال لجوء بعض الدول العربية الى سياسة الاغراق اي ان تقوم احدى الدول ببيع منتجاتها بسعر أقل من التكلفة أو اقل مما هي عليه في الاسواق العالمية، وبالتالي يتضرر اقتصاد الدولة المعنية عموما والصناعات الصغيرة خاصة، كما حدث في قضية الغزول القطنية السورية المصدرة الى مصر، والتي سببت حينها إغراقا في السوق المصرية.

4-الفروق الهائلة في تكاليف الإنشاء والتشغيل في عديد من الدول العربية ،حيث لا يتحمل فيها سوى بعض عناصر التكاليف مما يترجم إلى قدرة تنافسية مضافة إلى الانتاج ببعض الدول العربية دون الأخرى وتمثل دعما محظورا من واقع اتفاقية الدعم لمنظمة التجارة العالمية والمعمول بها باتفاقية التيسير العربية.

5- ويمثل اختلاف السياسات المالية والضريبية داخل الدول العربية عنصرا إضافيا مهما في تباين الأعباء التي تتحملها الصناعات المختلفة لتلك الدول وذلك نظرا للأثر الكبير الذى تحدثه الضرائب المباشرة وغير المباشرة على هياكل التكلفة.[2]

سادسا:آليات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية:

[1] سرجون السوري، نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.

سنحاول فيما يلي صياغة مجموعة من المقترحات الي تفضي بدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية، ورفع قدرتها التنافسية وتعظيم مكاسبها في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية، وتحديثها وتحقيق التكامل فيما بينها، لتجاري المستجدات العالمية، خصوصا وأن معظم الدول العربية مقدمة على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، ومنطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، ما يستوجب التنسيق بين الدول العربية لزيادة الفرص فى مجال تنمية وتنويع القاعدة الانتاجية لهذه الصناعات بحيث تتكامل مع بعضها:

1-تكوين منتدى عربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، يضم كل الهيئات والجهات المهتمة بقضايا تطوير هذه الصناعات، «هيئات حكومية وغير حكومية شركات تأمين، بيوت خبرة، غرف صناعية وتجارية...وغيرها" لدراسة واقع هذا النوع من الصناعات وآفاق تطويرها والتجارب الخاصة بكل بلد والسبل الكفيلة بتفعيل آليات التعاون فيما بينها .[1]

2-تشجيع الاندماج ما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية المتماثلة لرفع كفائتها الإنتاجية من خلال الاستفادة من الوفورات الاقتصادية ذات الحجم الكبير، والتي تمكنها من العمل وفق متطلبات استراتيجيات تطوير الإنتاج وتحسين الجودة واستقطاب المهارات والكفاءات البشرية العالية الكفاءة.[2]

3-إنشاء بوابة إلكترونية عربية مخصصة للأعمال الإلكترونية ، حيث يمكن لهذه البوابة أن تتضمن عدة فعاليات مثل (السوق الإلكترونية العربية – الصيرفة الإلكترونية – الاستشارات – إمكانية الاشتراك في العروض

---

[1] - شوتري أمال،بن فرج زوينة، **التكامل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية بين مشروعية الطرح واتفاقية الكويز**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف،الجزائر 17-18 افريل ،2006.

[2] -د.بشار عباس، دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، http://www.arabcin.net/arabiaall/studies/dawr.htm

والطلبات أو المفاوضات حولها – المزادات الإلكترونية – خدمات الشحن، خدمات المعلومات ... الخ ...)، على أن تكون الاستفادة من هذه البوابة والاستفادة من تطبيقات التبادل بين المؤسسات تقدمها الحكومات العربية مجاناً بهدف مساعدة الصناعات الصغيرة لنجاح وازدهار أعمالها.[1]

4-تعزيز الترابط والتشابك بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية من جهة وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى عن طريق توسيع وتطوير التعاقدات من الباطن فيما بينها وتشجيع تحويل العمل للصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الصناعات الكبيرة بحيث تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رفد احتياجات هذه المؤسسات الكبيرة.

5-إيجاد قنوات تنسيق لتبادل الخبرات بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وإيجاد تكامل فيما بينها عن طريق حرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والمنتجات بين هذه الدول للقضاء علي نطاق ضيق السوق المحلي، وإقامة سوق عربية مشتركة في المستقبل.

6-عقد معارض لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة العربية في مختلف المدن العربية المهمة لتبادل المنتوجات العربية.

7-تفعيل دور الاتحاد العربى للصناعات الصغيرة والمتوسطة[من خلال تفعيل ممارسته لمهامه واختصاصاته وخبراته ودعم ومساندة الصناعات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في مجال الصناعات الصغيرة و تنمية وتطوير وتنسيق عمل أعضائه في مجال تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل

[1] ibidem

الاقتصادي بين الاقطار العربية،من خلال انشاء عدد من المنظمات التابعة للاتحاد في مختلف الدول العربية.

8- التركيز علي الصناعات التي تتمتع فيها الدول العربية بميزة تنافسية، وخاصة تلك التي تعتمد كليا أو جزئيا علي الخامات المحلية، والاعتماد علي القطاعات التي أثبتت قدرة خاصة في مجال التصدير،وكذلك التركيز على عدد من الصناعات التي تولد خطوط إنتاجية متكاملة مع بعضها البعض بحيث تكون مخرجات مشروع ما مدخلات لمشروع آخر،أيضا يجب تشجيع مشاركات عدد من الصناعات المختارة بعناية في سلاسل التعاقد من الباطن الدولي التابعة للشركات متعددة الجنسية.

9-إنشاء بنك عربي مشترك للمشروعات الصغيرة أو مؤسسة تمويل عربية للعمل على تعبئة الموارد التمويلية يضمن تدفقاتها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات .

10-دراسة إمكانية إنشاء بورصة عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار إنشاء البورصة العربية الموحدة وضرورة دراسة التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجالات مماثلة للتعرف على إمكانية وتطبيقها في الدول العربية ومن ثم إصدار تشريعات جديدة لتقديم هذه الخدمات للصناعات الصغيرة.

الخاتمة:

يعتبر الوقوف عند مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العربية - خاصة بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-،و الاهتمام بالاحتياجات الواقعية لها في إطار إستراتيجية طويلة الأجل، تستهدف تعزيز نمو وتطور هذه المؤسسات ضرورة ملحة أمام كل باحث مهتم بتنمية الاقتصاديات

العربية،نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل والحد من البطالة،وهذا يستوجب إتباع سياسات وطرق وأفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج و الارتباط الاقتصادي و التجاري العالمي على أوسع نطاق،خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية تواجه الكثير من التحديات والمعوقات،لذا يجب العمل على إيجاد الآليات والأدوات التي من شأنها تحصين هذه المؤسسات ومحيطها من كل العوارض وذلك بالتمعن في دراسة تجارب الماضي والسعي إلى الاستفادة من إيجابياتها و الابتعاد على سلبياتها ورفع مستوى التحدي من خلال تأهيلها بما يخدم مصالح الصناعات العربية وبلوغ أهداف وتحديات المرحلة القادمة.

المـراجــع:

1-حسين عبد المطلب الأسرج،**تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 34 ،2007.

2-د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي،**الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة الجندو**،العدد30،العراق، 2006.

3-محمد الشريف منصور،**التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب – البليدة،2002.

4- آ. د. طارق شريف يونس، **العلاقة المنطقية بين استراتيجيات التكامل والأداء الاقتصادي للمنشآت الصغيرة في الوطن العربي**،مجلة المنشاوي للدراسات والابحاث، جامعة الموصل،العراق.
http://www.minshawi.com/other/unis.htm

5-د.بشار عباس، دور الاقتصاد الإلكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي،
http://www.arabcin.net/arabiaall/studies/dawr.htm

6- ممدوح الولي، العرب.. مشروعات صغيرة وهموم كبيرة، 2004،
http://www.arabvolunteering.org/corner/archive/index.php/t-370.html

7- جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف، خلال الفترة 1999-2001**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، بسكرة، الجزائر، 2003.

8- خوني رابح، حساني رقية،**آفاق تمويل ةترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

9- اسماعيل بوخاوة،عبد القادر عطوي، **التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة

التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.
10-عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، مجمع الأعمال: الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8-9 افريل 2002.
11-ليلى قطاف، سعيدة بوسعدة، **الائتمان الايجاري كطريقة لتنويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع-دراسة حالة لمؤسسة BCR بسطيف**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.
12-محمد محمود، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.
13-عصام الزعيم ، **اتفاقات التجارة الإقليمية والعولمة البديلة اتفاقيات التجارة الإقليمية ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ضوء الخيارات العربية**،
http://kassioun.org/archive/downloads/6.doc
14 كمال رزسق،فضيلي عبد الحليم،**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم أم واقع**،الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية،جامعة سطيف،الجزائر،2004.
15 - سرجون السوري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بين الواقع والأفق المنتظر**..
http://www.startimes2.com/f.aspx?t=4134661
16- شوتري أمال، بن فرج زوينة، **التكامل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية بين مشروعية الطرح واتفاقية الكويز**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف،الجزائر 17-18 افريل ،2006.
7-ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة** -،رسالة ماجستير،بسكرة ،الجزائر،2005.

18-عصام الزعيم،**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي معوقاتها - متطلبات نجاحها وتطويرها،** http://www.damascusbar.org/arabic/dbar/issam.htm

19- لورا ازو، **المناطق الحرة ..فوائد وأضرار !** http://www.startimes2.com/f.aspx?t=3458933

20- الدكتور علي ميّا، **دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري" نموذج: المشروعات الصناعية الصغيرة لصناعة المنظفات الكيميائية في المنطقة الساحلية"**،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد2005،2 . http://www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL272005/Eco/No2/1.doc

21 حسين عبد المطلب الأسرج،**صيغ التمويل الاسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وتعزيز قدرته التنافسية**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن،2007.

22- عبد الواحد العفوري،**منطقة التجارة الحرة العربية الغافتا** ،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، جامعة الاردن، عمان، الاردن،2004،